تحليل اقتصادي لسياسات الدعم لبعض المنتجات الزراعية في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠٠٢)

[+]

AN ECONOMICAL ANALYSIS FOR SUPPORTING POLICIES TO AGRICULTURAL SECTOR IN IRAQ FOR THE PERIOD (1990-2002)

سرمد علي حسين[*]

المستخلص:

يهدف البحث الى التعريف بالاساليب التي تتبعها الدولة في سياسة الدعم للمشاريع الزراعية وذلك لاهميتها في تجاوز الازمات الاقتصادية وتعمل على حماية المنتجين الزراعيين من التقلبات السعرية وزيادة انتاجها خلال كل المواسم، لكن مشكلة هذه السياسة هي استعمال مبالغ الدعم في غير محلها الصحيح مما يضر بالانتاج الزراعي. ومن اساليب الدعم المتبعة : اعانة مستلزمات الانتاج كالبذور والاسمدة.... من خلال انتاجها محليا او استيرادها ثم بيعها من قبل الدولة الى المنتجين الزراعيين باسعار مناسبة وكذلك دعم اسعارالمحاصيل الرئيسية (القمح ، الشعير ،الشلب) التي توزيع معظمها على المستهلكين ، وخلال عام ١٩٩٧ قامت الدولة بتاهيل مشاريع الدواجن من خلال دعم المدخلات المستوردة كمستلزمات الانتاج وبيعها بالسعر التحاسبي ، وكذلك فان مبالغ الدعم الزراعي قد وصلت الى (٧٠- ٨٤%) خلال التسعينات من اجمالي مبالغ الدعم للقطاعات الاقتصادية كما ان محاصيل الحبوب هي التي اخذت الحصة الاكبر من هذه المبالغ ، وبالتالي ادى ذلك الى زيادة الانتاج الزراعي والتوسع في المساحات المزروعة وزيادة قيمة ناتج القطاع الزراعي.

Abstract:

The search aims at defining the ways which the state follows to supporting policy for agricultural projects because of its importance in crossing economical embargo, and its also works on protecting the agricultural producers from the price fluctuation, increasing their production, but the problem of this policy is The difficulty of directing supports amounts to some projects which has exposed to bad performance which will cost for the state budget. and some of the supporting ways are : subsidy production requirement such as seeds , fertilizers through producing them locally or by importing them than state sells them to the agricultural producers at a suitable price and also the supporting of the main harvests (Wheat, Barley, Rice) which most of them are distributed to the consumers , and during 1997 The state has reinvigorate the chickens projects through supporting the imported inputs such as production requirement and selling them at an accountable price , also the agricultural supports amounts has reached (70- 84%) of the total supports amounts to the economical sectors , cereal harvests has toke the biggest share of those amounts, eventually it has lead

[+] تاريخ استلام البحث ٢٠٠٧/٧/٢٣ , تاريخ قبول النشر ٢٠٠٩/١/٢٩

[*] مدرس مساعد / المعهد التقني /المسيب

to the stability of the agricultural income, increasing the production, expanding in the planted lands .

المقدمة:

تسعى الدولة الى تحقيق العديد من الأهداف من خلال سياسة الدعم، أذان مسؤوليتها الاقتصادية تفرض عليها تشجيع إقامة المشاريع الزراعية وكذلك تشجيع عملية تنمية الصناعات المحلية وتحسين نوعية المنتجات والخدمات المقدمة للمواطنين بصورة مجانية كالصحة والتعليم..... وتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية والخدمات كالماء والكهرباء بأسعار مناسبة،كما تعكس سياسة الدعم للقطاع الزراعي موقف الدولة تجاه المنتجين الزراعيين وخاصة في ظروف الدول النامية باعتبارها جزء من السياسة الاقتصادية لتقليل الازمات الاقتصادية التي قد تواجه البلد فهي تعمل على تقليل التقلبات التي تتعرض لها الاسعار من اجل تحسين دخول المنتجين الزراعيين وزيادة الانتاج وبالتالي تقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات اذن تعمل سياسة الدعم على جملة اهداف الغاية منها خلق محفزات تشجيعية للمنتج والمستهلك وتحقيق الرفاهية للمجتمع .

مشكلة الدراسة :

ان مشكلة الدعم من الناحية العملية هي استخدام مبالغ الدعم في غير محله الصحيح مما سيقلل من فاعلية تلك السياسة في مساهمتها في زيادة الانتاج الزراعي، او قد يودي زيادة الدعم الى زيادة الاسعار وظهور مشاكل اقتصادية مثل التضخم.

هدف الدراسة :

يهدف البحث الى التعريف باساليب واشكال دعم القطاع الزراعي في العراق وبيان تاثيرها على الانتاج الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني)،وبالتالي تاثيرها على الدخل الزراعي لتطويرهذه السياسة في المستقبل.

اسلوب البحث ومصادر المعلومات :

يتضمن البحث وصفا لاساليب دعم القطاع الزراعي ومعرفة تاثيرها على بعض المنتجات النباتية والحيوانية. اما مصادر البيانات فهي ثانوية من بعض الدوائر الرسمية اضافة الى الكتب والاطاريح والمجلات في هذا المجال.

المناقشة والنتائج:

تتبع الدول سياسات مختلفة لغرض دعم القطاع الزراعي ونظرا لما لهذه السياسة من اهمية بالنسبة للمنتج والمستهلك وللدولة لذلك سيتم بيان هذه الاشكال والاساليب التي تدعم بها الدولة القطاع الزراعي.

أشكال وأساليب دعم القطاع الزراعي :

فيما يلي عرضا لاهم الاساليب التي تتبعها الدولة في دعم القطاع الزراعي:

١- الإعانات :تعد من أساليب الدعم الرئيسية حيث تقدم الدولة مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة عن طريق وزارة الزراعة لأصحاب المشاريع وذلك لأسباب إما عدم توافرها أوارتفاع أسعارها في الأسواق .

٢- دعم أسعار شراء المنتجات الزراعية النهائية عن طريق تحديد أسعار شرائها من الفلاحين مسبقاً[١].

ففي الأسلوب الأول للدعم تقوم وزارة الزراعة بتوفير مستلزمات الإنتاج كأصناف البذور الجيدة

والأسمدة والأدوية والمكائن والمعدات الزراعية عن طريق استيرادها من الخارج إضافة الى إنتاج قسم منها محليا وتعمل على بيعها من خلال منافذها التسويقية أو بشكل مباشر عن طريق الوسطاء بمنحهم وكالات مرخصة لغرض البيع الى المستفيدين. لقد زاد الإقبال على استعمال مستلزمات الإنتاج وخاصة الحديثة في العملية الإنتاجية بعد حملات الإرشاد المكثفة التي قامت بها الوزارة خلال فترة الحصار بتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مدعومة لغرض إنتاج المحاصيل الداخلة ضمن البطاقة التموينية، وبعد تطبيق مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة عام ١٩٩٦ اخذ الدعم اساليبا أخرى حيث أصبح الدعم للمدخلات المستوردة كما أصبح يشمل أيضا دعم مستلزمات سلع أخرى لم تكن تدعم سابقا. كما أقرت اللجنة الوطنية للبذور في عام ٢٠٠١ أنشاء صندوق أسعار البذور باستقطاع نسب معينة من إثمان البذور(بذور أساس ٥%، مسجلة٤%، مصدقة ٣%، محسنة ٢%) المسوقة الى الشركات ومراكز أنتاج البذور من قبل الفلاحين والمزارعين ويتم إيداع هذه المبالغ في صندوق دعم البذور[٢].

كذلك قامت الوزارة بدعم مستلزمات الإنتاج الحيواني أيضا وخاصة مشاريع الدواجن إثناء سنوات البرنامج الوطني لتأهيل قطاع الدواجن بعد عام ١٩٩٧فقامت باستيراد مستلزمات انتاجها كالاعلاف والادوية البيطرية والافراخ لمختلف المشاريع سواء كانت مشاريع تسمين افراخ او انتاج بيض مائدة ، ومن ثم بيعها الى المنتجين بالسعر التحاسبي عن طريق احتساب سعر شراء الدولار المستعمل في شراء هذه المدخلات المستوردة بمقابل(١٠٠) دينار عراقي وهو سعر يقل كثيرا عن سعره بالأسواق المحلية [٣]، حيث يعد هذا الاسلوب دعما لسعر صرف العملة المحلية،كما قامت الوزارة بتحديد أسعار مستلزمات الإنتاج للمنتجين المشتغلين على البرنامج كما يأتي:

سعر الفرخة = ١٢٠ دينار ، سعر العلف =١٨٥,٢٠٠دينار/طن ، الادوية=٣٠دينار/فرخة

وسعر استلام الوزن الحي مطروحا في الحقل =٩٠٠ دينار /كغم

وسعر البيع للمستهلك النهائي =١٣٥٠ دينار/كغم

وأعطى هذا البرنامج نتائج جيدة وتم طرح كميات كبيرة في الأسواق والجمعيات التعاونية بهذه الاسعارالتي تقل عن أسعار السوق قبل البرنامج .

آما الأسلوب الثاني للدعم فيتم عن طريق قيام الدولة بدعم سعر المنتوج النهائي والإعلان عنه مسبقا بهدف اما استمرار المنتجين في إنتاجهم أو أن تهدف الدولة بتشجيع أنتاج محصول معين دون غيره لأغراض الاكتفاء الذاتي كدعم أسعار محاصيل الحبوب الرئيسية، لكون الإنتاج الزراعي موسمي ويتأثر بالظروف والمؤثرات الطبيعية (الحرارة والأمطار) لهذا سيتذبذب الإنتاج من موسم الى آخر ويسبب ذلك تذبذبا في الأسعار الزراعية وباتجاه معاكس لتذبذب الإنتاج أي تزداد الاسعار ويقل الإنتاج وهذا ناتج عن طبيعة الطلب غير المرن على السلع الزراعية.وعليه يتم دعم المنتوج النهائي بتحديد اسعارتشجيعية للمنتجات الزراعية قبل الموسم الزراعي وتقوم الدولة باستلام المحاصيل بهذه الاسعاروالتي يتم مراجعتها دوريا بهدف الوقوف على مدى فاعلية السعر في توجيه الإنتاج وتحقيق الترابط الفعلي بين سياسة الدعم السعرية والسياسة الإنتاجية الزراعية اذ أن السياسات الزراعية مترابطة مع بعضها فلكل منها تأثير على الأخرى وبالتالي على السياسة الاقتصادية العامة للبلد.

أشارة بعض الدراسات الى عدم وجود حماية لمنتجي محاصيل الحبوب في العراق حيث كان الدعم موجها اكثر للمستهلكين[٤]، أي كان المنتجون يدفعون ضريبة غير مباشرة عن طريق تاثير سياسة سعر الصرف للعملة المحلية حيث هبطت قيمة الدينار بصورة كبيرة لذلك كان لابد من البحث عن اسلوب لدعم منتجي

محاصيل الحبوب الرئيسية.لذلك حددت الدولة أسعار شراء المحاصيل المهمة الداخلة ضمن البطاقة التموينية (القمح، الشعير، الشلب) لغرض دعم المنتجين و كاجراء وقائي ضد أثار الحصار وتوزيعها على المستهلك النهائي بأسعار تقل بشكل كبير عن أسعار السوق ويدخل هذا الأسلوب ضمن سياسة دعم أسعار المستهلك النهائي من اجل توفير السلعة ومنع الاستغلال.والجدول (1) بين تطور أسعار شراء المحاصيل المهمة المشمولة بالدعم والتي يتم شراؤها من المنتجين خلال فترة الحصار.

حيث يوضح الزيادات المستمرة خلال المدة (1990-1999) وتجدر الإشارة الى إن الدولة خفضت هذه الأسعار خلال عام 1996ويعود ذلك الى توقيع مذكرة التفاهم التي أدت الى تحسن وضع الدينار العراقي مقابل الدولار ثم انتقل الدعم بعد ذلك ليشمل السلع المستوردة بموجب مذكرة التفاهم ايضا.

جدول (1) تطور أسعار شراء محاصيل الحبوب الرئيسية إثناء الحصار*(دينار /طن)

السنوات	القمح	الشعير	الشلب
1990	600	250	1000
1991	800	500	1700
1992	4000	2000	5000
1993	5000	2500	7000
1994	35000	20000	75000
1995	105000	60000	400000
1996	105000	60000	200000
1997	85000	50000	185000
1998	130000	80000	175000
1999	135000	90000	175000

المصدر: [٥]

- البيانات في الجدول اعلاه وبقية الجداول جميعها بالاسعار الجارية حيث تعذر على الباحث الحصول على بيانات بالاسعار الثابتة وخاصة عن مبالغ الدعم لعدم توفرها وان الفترة المدروسة (التسعينات) اتسمت بالارتفاع الكبير لاسعار السلع وانخفاض قيمة الدينار العراقي لذلك تم اعتماد بيانات الاسعار الجارية لتمثل القيم الحقيقية لاسعار السوق.

واقع انتاج بعض السلع الزراعية

أن السياسة السعرية خلال الحصار أحدثت طفرة كبيرة في اسعارشراء الحبوب كما بينا سابقا مما دفع المنتجين الى الانشداد الى العملية الانتاجية وتوسيع المساحات المزروعة والعمل على زيادة الإنتاج للحصول على مردودات مجزية. ويبين الجدول(٢) واقع الانتاج لبعض السلع النباتية والمساحات المزروعة وانتاج بعض السلع الحيوانية

جدول (٢)واقع انتاج بعض السلع الزراعية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)الانتاج (الف طن) المساحة (الف دونم)

السنوات	محصول القمح		محصول الشعير		انتاج لحوم الدواجن	انتاج بيض المائدة(مليون بيضة)
	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة		
١٩٩٠	١١٩٥,٨	٢٤٠	١٨٥٤	٧٤٥	١٧٠	١٦٣١
١٩٩١	١٤٧٦,٤	٦٤٩	٧٦٨	١٥٢١	١٢,٤	٣٦٢
١٩٩٢	١٣١٠,٧	١٧٥٥	١٣٥٦	٣١٠٣	٢٨,١	٣٩٥
١٩٩٣	٩١١	٤٧٤٤	٨٩٠	٦٣٣٣	٢٥,٧	٥٠٣
١٩٩٤	٨٥٤	٥٠٧٧	٨٥٤	٥٥٥٩	٧,٤	٥٢٥
١٩٩٥	١٠٩١,٤	٥٧٠٢	٧١٢	٤٦٧٦	٣,١	٠,٤٢

١٩٩٦	١١٥٠	٥٥٦٩	٦٤٧	٤١٧٤	٤,٢	٠,٤٤
١٩٩٧	٩٤٧	٩٤٩٨	٤٣٠	٣٩٩٩	٤,٤	٤٠٩
١٩٩٨	١٤٧٥	٥٧٨٢	٦٣٠	٤١٨٦	١٩	٤٧٣
١٩٩٩	١١٠١٦٠	٥٩٥٠٧٤	٢٨٢٩٨	٤١٨٦٩٣	٥٠,٧	٦٣٧
٢٠٠٠	١٠٤٠٣٣	٤٣٠٨١٤	١٩٢٧٠	٢٣٠٦٤٣	٨٢,٥	٨٣٤
٢٠٠١	٢٢١٩٤٥	٥٢١٧٩١	٧١٢٨٣	٢٢١٧١٧	١٠٨,٤	٨٧٥
٢٠٠٢	٢٥٨٩٤٧	٦٥٩٤٩٤	٨٣٣٤٤	٣٨٦٢١٣	١٥٢	٩٧٨

المصدر[٦]

ونلاحظ من الجدول اعلاه ان انتاج السلع خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) اتسم بالتذبذب في البداية ويعود ذلك الى الحصار الاقتصادي انذاك بعد ذلك اخذ الانتاج يزداد خاصة بعد عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٢ لجميع السلع المدروسة .بالنسبة لمحصولي القمح والشعير فقد زاد إنتاجهما بمعدل نمومقداره (٥١%)،(٤٣%) سنويا على التوالي خلال مدة الدراسة.ويعود ذلك الى توجيه حصة اكبر من مبالغ الدعم الى تلك المحاصيل لكونها من مفردات البطاقة التموينية كما سنلاحظ في موضوع مبالغ الدعم، كما زادة المساحات المزروعة من تلك المحاصيل. اما بالنسبة للمنتجات الحيوانية (لحوم الدواجن، بيض المائدة) لاهميتهما الغذائية للمستهلك العراقي فقد اتسم انتاجهما بالتذبذب والانخفاض خلال المدة المدروسة لانه لم تكن تدعم خلال سنوات الحصار الابعد تنفيذ وزارة الزراعة لمشروع تاهيل قطاع الدواجن بعد عام١٩٩٨ حيث زاد انتاجهما بشكل جيد كما مبين في الجدول (٢) .وعلى ضوء زيادة الانتاج الزراعي بجانبيه النباتي والحيواني سيودي ذلك الى تحسن دخل العاملين بالقطاع الزراعي وبالتالي زيادة قيمة الدخل الزراعي(الدخل الزراعي)وزيادة نسبة مساهمته من اجمالي الناتج المحلي للقطر،كما مبين في الجدول (٣) حيث يبين اجمالي قيم الناتج الزراعي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) بالاسعار الجارية ويلاحظ الزيادة المستمرة لتلك القيم على طول مدة الدراسة ويعكس ذلك تطور اداء القطاع الزراعي في العراق اضافة الى زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالى فبلغت نسبة مساهمته للسنوات ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ (٧,٥%) ،(٨,٥%) على التوالي وتعد من اكبر نسب المساهمة عن باقي القطاعات الاخرى (عدا قطاع النفط) للاقتصاد العراقي[٧].

جدول(٣)اجمالي قيم الناتج الزراعي بالاسعارالجارية للمدة(١٩٩٠-٢٠٠٢)(مليون دينار)

السنوات	قيمة الناتج الزراعي
١٩٩٠	٤٦١٣,٣
١٩٩١	٦٦٢٩,١
١٩٩٢	٢٢٨٧٢,٧
١٩٩٣	٤٩٨٦٤
١٩٩٤	٣٣٣٥٢٤,٢
١٩٩٥	١٣٧٨٢٧٤,٣
١٩٩٦	١٢٠٨٩٨٢,٣
١٩٩٧	١٢٧٦٣٦٧,١
١٩٩٨	١٨٦٨٣٧٩,٨
١٩٩٩	٢٤٨٢٦١٦,٥
٢٠٠٠	٢٥٥٣٣٣٦,٨

٢٠٠١	٣١٤٠١٧١,٥
٢٠٠٢	٣٥١٢٦٥٨,٦

المصدر:[٧]

_تطور مبالغ الدعم السنوية المقدمة الى القطاع الزراعي:

لغرض تحقيق أهداف سياسة الدعم من خلال دعم سعر المنتوج النهائي وإعانة المدخلات فلا بد من تخصيص مبالغ من الميزانية العامة للدولة، لقد شكلت مبالغ الدعم المقدمة للقطاع الزراعي الجزء الأعظم من أجمالي مبالغ الدعم العامة خلال مدة الحصار برغم قيام الدولة بشمول قطاعات أخرى بالدعم، ويبين الجدول (٤)إجمالي مبالغ الدعم العامة والمبالغ المخصصة للقطاع الزراعي مع أهميتها النسبية.

جدول (٤)تطور مبالغ الدعم المقدمة للقطاع الزراعي ونسبها الى اجمالي الدعم (مليون دينار)

السنوات	إجمالي مبالغ الدعم العامة	مبالغ دعم القطاع الزراعي	%الأهمية النسبية
1990	571	401.5	70
1991	1673	1389	83
1992	7808	5911.5	75
1993	16359	6250	38
1994	90713	54000	59.5
1995	350299	259564	84
1996	37086	25960	70
1997	56613	39629	70
1998	26726.4	20045	75
1999	87159	69727	80
2000*	143812.4	107859.3	75
2001*	237290.5	166103.3	70
2002*	391529.3	274070.5	70

المصدر:[٨] ، [٩]

*احتسبت من قبل الباحث استنادا الى معدل النمو السنوي

وتشير البيانات الى تزايد مستمر في هذه المبالغ اذ تزداد بمعدل نمو مقداره (٦٥%) سنويا خلال المدة (1990-1999)فزادت هذه المبالغ من (571)مليون دينار خلال عام 1990حتى وصلت الى أقصاها خلال عام 1995فبلغت (350299)مليون دينار ويعود ذلك الى زيادة المبالغ الموجهة الى القطاع الزراعي إضافة الى أن زيادة هذه المبالغ يعود الى انخفاض قيمة العملة العراقية المطبوعة خلال مدة الحصار، مع ملاحظة

انخفاض هذه المبالغ خلال عام 1996فبلغت(37086)مليون دينار ويعود ذلك الى توقيع مذكرة التفاهم وتحسن وضع الدينار العراقي ثم آخذت بعد ذلك المبالغ تزداد حتى وصلت الى(٣٩١٥٢٩,٣) مليون دينار خلال عام 2002لتوسع المشاريع الزراعية وغير الزراعية المدعومة على حد سواء. كما نلاحظ من نفس الجدول زيادة الأهمية النسبية لمبالغ دعم القطاع الزراعي فقد تراوحت نسب مساهمتها (٧٠ -٨٤%) خلال المدة المدروسة من إجمالي مبالغ الدعم الإجمالية كما مبين في الجدول(٤) عدا سنتي 1993و ١٩٩٤ فقد كانت نسبة المساهمة (٣٨%) و(٥٩,٥%) على التوالي.

كما ونلاحظ ازدياد مبالغ دعم القطاع الزراعي من (٤٠١,٥)مليون دينار وبنسبة مساهمة(٧٠%)خلال عام 1990استمرت بالزيادة حتى وصلت الى (259564)مليون دينار وبنسبة مساهمة(٨٤%) خلال عام ١٩٩٥ثم انخفضت الى (25960)مليون دينار وبنسبة مساهمة (٧٠%) من إجمالي مبالغ الدعم العامة خلال عام 1996ثم بعد ذلك استمرت الزيادات في مبالغ الدعم بسبب التوسع في المشاريع الزراعية خاصة بعد عام 1997ومنها مشروع تأهيل قطاع الدواجن حتى وصلت الى أقصاها خلال عام ٢٠٠٢ حيث بلغت (274070)مليون دينار وبنسبة مساهمة (٧٠%) كما مبينة في الجدول(٤) وتعكس لنا هذه الزيادات السنوية لمبالغ الدعم الى الرغبة لزيادة الإنتاج الزراعي لغرض تامين مفردات البطاقة التموينية وخاصة محاصيل الحبوب (القمح، الشعير، الشلب)فقد تم تخصيص نسبة عالية من مبالغ الدعم من خلال سياسة دعم سعر المنتوج النهائي تشجيعا لتوجه المنتجين نحو زراعة هذه المحاصيل لغرض توفرها.

اما عن المبالغ الموجهة لدعم اسعار محاصيل الحبوب المبين في الجدول(٥) فقد شكلت مبالغ دعم محصول القمح أعلى النسب في مساهمتها من مبالغ الدعم الكلية اذ بلغت (266) مليون دينار خلال عام 1990وبنسبة مساهمة(٤٦,٦%) من أجمالي مبالغ الدعم العامة ثم وصلت الى(802) مليون دينار خلال عام 1991وبنسبة مساهمة(٤٨%) ليشكل أعلى نسبة مساهمة في مبالغ الدعم الكلية خلال الفترة واستمرة الزيادة في مبالغ دعم محصول القمح ووصلت الى أقصاها خلال عام ٢٠٠٢ فبلغت (٨٦١٣٦,٤) مليون دينار لكن بنسبة مساهمة(٢٢%)وقد تراوت نسب مساهمة هذه المبالغ بعد مذكرة التفاهم بين (٢٢-٤٠%) من أجمالي مبالغ الدعم الكلية.

إما بالنسبة لمحصول الشعير فقد كانت مبالغ دعمه تقل عنها في حالة القمح إضافة الى انخفاض نسب مساهمتها في مبالغ الدعم العامة اذ تراوحت بين(٩,٢-٢٢%) ويأتي بعدها محصول الشلب اذ تراوحت نسب مساهمته(١-٢٠%)من إجمالي مبالغ الدعم العامة .كما نالت بقية المحاصيل نصيبا من الدعم وخاصة المحاصيل الصناعية ومشاريع الدواجن ايضا وخاصة خلال سنوات البرنامج الوطني لتاهيل قطاع الدواجن.

جدول(٥) مبالغ دعم اسعارمحاصيل الحبوب الرئيسية ونسب مساهمتها من مبالغ الدعم العامة(مليون دينار)

المحصول	القمح		الشعير		الشلب	
السنوات	مبلغ الدعم	النسبة من إجمالي الدعم %	مبلغ الدعم	النسبة من إجمالي الدعم %	مبلغ الدعم	النسبة من إجمالي الدعم%
1990	266	46.6	53	9.2	64.3	11.2
1991	802	48	221	13	335.4	20
1992	2450	31.3	١٧٥٠	22.3	308.3	4

9.8	615.4	11.5	1887	22	3600	1993
1.7	1596	6.5	15000	27.5	25000	1994
1.6	5744.4	5.4	53989	23	81011	1995
4	1483	15	5563	40	11497	1996
3	1698	16	9058	27	15285	1997
4	1069	22	5880	31	8285	1998
2	1743	16	13945	27	23532	1999
1.9	2732.4	15	21571.9	22	31638.7	*2000
1.4	3322	11	26101.9	22	52203.9	*2001
1.4	5481.4	11	43068	22	86136.4	*2002

المصدر: [١٠] ، [١١]

- تقديرات من عمل الباحث

إن هناك أسباب أدت الى التقليل من حجم الإعانات المقدمة الى القطاع الزراعي بعد عام 2002منها إن سياسة دعم سعر المنتوج النهائي أدت الى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية مما ساعد على ظهور مشاكل اقتصادية كالتضخم كذلك استغلال بعض المنتجين الزراعيين شراء المدخلات بأسعار رمزية وبيعها في الأسواق بأسعار عالية لجني أرباح كثيرة مما اضر كثيرا بالإنتاج الزراعي وكذلك أحداث الحرب الخيرة التي شهدها القطر.

وحاليا تتخذ الحكومة الخطوة الأولى في تحديد أسعار الأسمدة والمبيدات للمحاصيل الداخلة بالبطاقة التموينية كما تهدف الى تطوير الثروة الحيوانية وتوفير مستلزماتها وحمايتها من التهريب والذبح الجائر.

<u>الاستنتاجات والتوصيات:</u>

الاستنتاجات:

١- قيام وزارة الزراعة باستيراد مدخلات الانتاج تضمن توفر تلوفرها للمنتجين الزراعيين بشكل عادل وباسعار مناسبة وتمنع الاحتكار من قبل التجار والوسطاء .

٢- تحديد اسعار شراء محاصيل الحبوب الرئيسية (القمح،الشعير،الشلب) كان احد اسباب توسع المساحات المزروعة وزيادة الانتاج من تلك المحاصيل وبالتالي تحقيق اهداف الدعم.

٣-ادى دعم مشاريع الانتاج الحيواني وخاصة قطاع الدواجن الى زيادة الانتاج وتوفير المنتجات (لحم الدجاج ،بيض المائدة) بشكل كبير في الاسواق والجمعيات خاصة بعد عام ١٩٩٨.

٤-ان دعم مدخلات منتجات الدواجن خلال احتساب السعر التحاسبي للمدخلات المستوردة ادى الى تحسين سعر صرف الدينار العراقي نسبيا.

٥-من خلال زيادة الانتاج الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني) سيؤدي الى تحسن دخل المنتجين الزراعيين وبالتالي الى زيادة ناتج القطاع الزراعي وزيادة نسبة مساهمته من قيمة الناتج المحلي

الاجمالي.

التوصيات:

بناءا على الاستنتاجات السابقة للبحث نوصي بالتالي:

١. تفعيل دور ساسة الدعم السعرية للمنتجات الزراعية لتشجيع المنتجين على زيادة الانتاج وتوسيع المساحات المزروعة من المحاصيل وخاصة الداخلة منها ضمن البطاقة التموينية.
٢. حث المنتجين الزراعيين على الاستعمال العلمي لمدخلات الانتاج المدعومة للاستفادة من مبالغ الدعم اقصى ما يمكن.
٣. تشجيع استثمار ودور القطاع الخاص واشراكه في العملية الانتاجية من خلال شراء المدخلات وتسويق الانتاج وباشراف وزارة الزراعة.
٤. التوسع في مجال البحث والتطوير والارشاد الزراعي من اجل زيادة الانتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

المصادر:

١- الزوبعي ، عبد الله علي ، *تحليل اقتصادي للاثار المترتبة على دعم اسعار الحبوب الرئيسية في العراق للمدة (١٩٧٠-١٩٩٠) القمح انموذج تطبيقي* – اطروحة دكتورا- كلية الزراعة ،جامعة بغداد ، العراق ١٩٩٥ ص٧.

٢- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،*"السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات"* (جمهورية العراق)،الخرطوم ،٢٠٠١ ص١٢٢.

٣- الوائلي ،سرمد علي ،*تحليل اقتصادي لتاثير السياسة السعرية في انتاج واستهلاك لحم الدجاج في العراق للمدة (١٩٨٠- ٢٠٠٠)* رسالة ماجستير ،كلية الزراعة ،جامعة بغداد،العراق 2004 ص٥٣.

٤-الزوبعي، عبدالله على ،"تحليل اقتصادي لمعاملات الحماية الاسمية الصافية لمحاصيل الحبوب الرئيسية في العراق" ، *مجلة الزراعة العراقية (عدد خاص)* مجلد ٤ عدد ٢ اذار ١٩٩٩.

٥- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،المصدر السابق، ص١٢١.

٦-وزارة التخطيط – *الجهاز المركزي للاحصاء- دائرة الاحصاء الزراعي*- التقارير السنوية للمحاصيل الزراعية.

٧- وزارة التخطيط -*الجهاز المركزي للاحصاء ،المديرية العامة للحسابات القومية*- تقارير اولية للناتج المحلي الاجمالي.

٨- الدليمي، محمد عبد صالح ، *تقويم السياسة السعرية الزراعية في العراق خلال فترة الحصار مقارنتاً بعقدي السبعينات والثمانينات* ،رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العراق ١٩٩٩. ص١٤٧.

٩- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، بيانات غير منشورة.

١٠- وزارة المالية – دائرة الموازنة(بيانات غير منشورة).

١١- وزارة التخطيط -*الجهاز المركزي للاحصاء ،المديرية العامة للحسابات القومية* ،الموازين السلعية